

Distr.  
GENERAL

S/1995/305  
13 April 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة

في هايتي

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم وفقا للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٩٧٥ (١٩٩٥)، المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الذي طلب المجلس إلي فيها أن أقدم تقريرا مرحليا عن وزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي، في موعد لا يتجاوز ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وكما هو مطلوب، فإن هذا التقرير يطلع المجلس على طرائق الانتقال من القوة المتعددة الجنسيات الى بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

٢ - وجددير بالذكر أن مجلس الأمن أذن لي في القرار ٩٧٥ (١٩٩٥) بأن أقوم بتدبير ووزع ما يكفي من الوحدات العسكرية، والشرطة المدنية وغير ذلك من الأفراد المدنيين للسماح لبعثة الأمم المتحدة في هايتي بتولي المجموعة الكاملة من المهام المحددة بموجب القرار ٨٦٧ (١٩٩٢) وبالصيغة التي تم تنقيحها وتمديدتها كما اعتمدت بالفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ٩٤٠ (١٩٩٤). وأذن لي المجلس أيضا بأن اتخذ الخطوات اللازمة بالتنسيق مع قائد القوة المتعددة الجنسيات، كيما تتولى البعثة هذه المسؤوليات في أقرب وقت ممكن. على أن يتم النقل الكامل للمسؤوليات من القوة المتعددة الجنسيات الى بعثة الأمم المتحدة في هايتي بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥.

٣ - وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، أقيم الاحتفال الرسمي بنقل المسؤوليات من القوة المتعددة الجنسيات الى بعثة الأمم المتحدة في هايتي، في القصر الوطني في بور - أو - برنس. وحضر الاحتفال، ضمن شخصيات أخرى، الرئيس جون برتراند أريستيد، رئيس هايتي، والرئيس وليام ج. كلنتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس مجلس الأمن وأنا. وبرزت في هذه المناسبة علاقات العمل الممتازة القائمة بين القوة المتعددة الجنسيات وبعثة الأمم المتحدة في هايتي، ولا سيما التعاون الفعال بين سلطات الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

٤ - وأتاحت لي زيارتي القصيرة الى هايتي بهذه المناسبة فرصة جيدة للإشراف على بداية عملية بعثة الأمم المتحدة في هايتي وتبادل الآراء مع رئيس هايتي بشأن الحالة السياسية في البلد، والمسائل المتعلقة بالأمن، والجهود الرامية الى إنعاش الاقتصاد وعملية المصالحة الوطنية. وتؤكد لي من خلال



المناقشات التي أجريتها مع ممثلي الخاص، السيد الأخضر الابراهيمي، وقائد العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، الجنرال جوزيف كينزر، وقائد عنصر الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، المدير العام نيل بوليوت، أن الظروف السائدة في هايتي فيما يتعلق بالأمن والاستقرار تسمح بانتقال المهام من القوة المتعددة الجنسيات الى بعثة الأمم المتحدة في هايتي وفقا لقراري مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤) و ٩٧٥ (١٩٩٥).

#### ثانيا - الحالة السياسية

٥ - حين بدأت بعثة الأمم المتحدة في هايتي تنفيذ مهامها بعد عودة الرئيس أريستيد بما يزيد على خمسة أشهر، كانت الحالة في هايتي غير ما كانت عليه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ عندما كانت القوة المتعددة الجنسيات موزعة فيها. إذ بفضل وجود القوة المتعددة الجنسيات تحقق المزيد من الاستقرار وعاد السكان يعيشون في ظروف عادية معقولة. وتتسم الحالة السياسية الراهنة بالتأييد الشعبي الواسع النطاق للرئيس أريستيد وقلة انتهاكات حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، هناك مواطن ضعف مؤسسية كبيرة كما أن هناك شعورا متزايدا بالاحباط - الذي يمكن أن يشكل مصدر قلق - إزاء بطء وتيرة الانتعاش الاقتصادي.

٦ - ولا يوجد في هايتي برلمان منذ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٥. تاريخ انقضاء ولايات جميع أعضاء مجلس النواب وثلثي أعضاء مجلس الشيوخ. وصدر أمر رئاسي في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٥ يأذن لوزير الداخلية بتمديد ولاية المسؤولين المنتخبين على الصعيد المحلي أو الاستعاضة عنهم بمسؤولين مؤقتين جدد.

٧ - وفيما يتعلق بالجهاز القضائي، تمت الاستعاضة عن عدد من القضاة، وكذلك عن رئيس مكتب الادعاء العام في بور - أو - برنس. وأعلن وزير العدل مؤخرا زيادة مرتبات موظفي الجهاز القضائي بهدف تشجيعهم على تحسين أدائهم. وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥ حضرت تولى اللجنة الوطنية للعدالة وتقصي الحقائق لمهامها. وهي لجنة مسؤولة عن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في ظل حكم السلطات العسكرية بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

٨ - وتم تعيين وزير جديد للداخلية هو السيد م. بوبرون، في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٥. وأدعي في وقت لاحق أن للوزير ضلعا في اغتيال السيدة م. ديروشير - برتان في ٢٨ آذار/مارس، وهي محامية ذائعة الصيت ومن المعارضين البارزين للرئيس أريستيد. وبناء على طلب الرئيس أريستيد، يجري، بمساعدة اختصاصيين من الولايات المتحدة، التحقيق في هذه الادعاءات التي تناولتها الصحافة الهايتية والدولية على نطاق واسع. وأعلنت الحكومة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ إنشاء لجنة مكونة من خمسة ضباط شرطة مؤقتين للتحقيق في حالات القتل الأخيرة بما فيها اغتيال السيدة م. ديروشير - برتان. وسيعاد فتح التحقيقات أيضا في حالات القتل التي ارتكبت في ظل النظام العسكري، مثل اغتيال معاون الرئيس أريستيد السيد انطوان إزميري، ووزير العدل السابق السيد غي مالاري، والأب جان ماري فنسنست. وعلاوة على ذلك، بدأت

الحكومة في تنفيذ حملة تعبئة يُطلق عليها اسم "العدالة للجميع"، تهدف الى تشجيع السكان على الادلاء بشهاداتهم في المحكمة في اغتيالات المواطنين الهايتيين.

### ثالثا - الحالة الاقتصادية

٩ - نشأت عن التغييرات السياسية توقعات كبيرة تتعلق بتحقيق انتعاش اقتصادي سريع. وخلال زيارتي الأخيرة، لاحظت من جديد التحديات الاقتصادية الكبيرة التي لا تزال قائمة في هايتي. ولا بد أن تولى حالة الفقر المدقع وارتفاع معدلات البطالة السائدة في جزء كبير من هايتي اهتماما دوليا متواصلا. وهناك حاجة ماسة للاستثمارات الخاصة والعامه لحفز الاقتصاد الذي يعاني من نقص الهياكل الأساسية وارتفاع معدلات البطالة. ولا يزال النقص في إمدادات الطاقة الكهربائية يعوق النهوض بالصناعة.

١٠ - والجدير بالذكر أن اجتماع الوكالات والجهات المانحة المتعددة الجنسيات المعقود في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أسفر عن التزامات بمبلغ تناهز قيمته ٩٠٠ مليون دولار يتعلق بصفقة معونة وتعمير لهايتي على امتداد الفترة المقبلة التي تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهرا. وعلى الرغم من أن هذه الالتزامات تعكس ثقة المجتمع الدولي في مستقبل هايتي، فإن الطاقة الاستيعابية للبلد لا تزال متواضعة جدا. ولا توجد سوى أدلة قليلة متفرقة على أن الاقتصاد يتحرك. ولا تزال مؤشرات الانتعاش ضعيفة ومعدل التضخم مرتفعا نسبيا كما أن البطالة لا تزال تسبب مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة.

١١ - وقد توقع سكان هايتي أن مستوى معيشتهم سيتحسن بسرعة مع عودة الرئيس أريستيد. ولا يرجح أن يحدث ذلك في أي وقت قريب، كما أن من العلامات الدالة على ذلك ما تعرضت له الحكومة مؤخرا من انتقادات أثناء تظاهرات شعبية صغيرة جرت في كاب هايتين وبور - أو - برنس واعتبار أعضائها مسؤولين عن البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة. ومن المؤمل أن الانتخابات المقبلة ستشجع المستثمرين الدوليين على إيلاء المزيد من الاهتمام الى الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل في هايتي. بيد أنه يبدو أن التصورات المتعلقة بالحالة الأمنية العامة تعوق الاستثمار الأجنبي في الوقت الراهن.

### رابعا - الحالة الأمنية

١٢ - إن مسألة الأمن مسألة أساسية بالنسبة لكامل عملية الأمم المتحدة في هايتي. ويستند قرار مجلس الأمن بوزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي الى الافتراض بأن السلطات في هايتي ستكون قادرة، في إطار القرار ٩٧٥ (١٩٩٥)، على المحافظة على بيئة آمنة، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في هايتي. ومع ذلك فعلى الرغم من أن انتهاكات حقوق الإنسان التي بلغ عنها خلال فترة الشهرين الماضيين لم تزد عن حالات قليلة جدا، فإن مستوى الجريمة لا يزال مرتفعا وفقا لمعايير هايتي كما يسود في البلد شعور بانعدام الأمن.

١٣ - وخلال اجتماعي مع الرئيس أريستيد في ٣٠ و ٣١ آذار/مارس، كررت التأكيد على أهمية تمكين الشرطة الهايتية المؤقتة من إنفاذ القانون والنظام وهي مهمة ستساعدنا على أدائها الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي. وللأسف، فإن قدرة الشرطة الهايتية لا تزال موضع شك كبير، وسيكون من المهم بوجه خاص وجود قوة شرطة قادرة على القيام بعملها في وقت عملية الانتخابات التي يمكن أن تتأثر سلبا بانعدام الإنفاذ المعقول للقانون. فضلا عن ذلك فإن من الواضح أن عدم وجود نظام شرطة فعال سيتسبب في زيادة ارتفاع المعدل العام للجريمة.

١٤ - وشهدت بداية آذار/مارس زيادة كبيرة في عدد الجرائم، بما في ذلك حالات القتل العديدة في بور - أو - برنس والتي كانت تعزى مباشرة لأنشطة عناصر لجان الأمن الأهلية. بيد أن هذه الأنشطة انخفضت في الأسابيع الأخيرة. وتم الإبلاغ عن ثلاث حالات قتل من لجان الأمن الأهلية خلال الفترة من ٤ إلى ١١ نيسان/أبريل، مقابل زهاء ١٠ حالات قتل خلال الفترة من ١٧ إلى ٣١ آذار/مارس و ٢٦ حالة قتل خلال الفترة من ١٠ إلى ١٦ آذار/مارس. وسيجري تكثيف الجهود الرامية إلى توعية السكان بشأن القانون وحقوق المواطن من خلال الحملات الإعلامية العامة، لا سيما فيما يتعلق بالآثار القانونية المترتبة على أعمال أفراد لجان الأمن الأهلية.

١٥ - ونشأ عن العنف، بالإضافة إلى قصور قوة الأمن العام المؤقتة، حالة من القلق لأن بعثة الأمم المتحدة في هايتي التي تعمل دون سلطة إنفاذ لا تضاهي في الفعالية القوة المتعددة الجنسيات التي شملت ولايتها صلاحيات الإنفاذ المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وكان لهذا القلق صدى في بعض قطاعات سكان هايتي. وهناك أيضا ما يدل على أن العناصر المسببة للفضوى يمكن أن تحاول اختبار مدى تصميم بعثة الأمم المتحدة في هايتي على إنجاز ولايتها، على الرغم من أنه لا يوجد في الوقت الحاضر خطر مؤكد يهددها. وعموما، يتوقع أن يظل مستوى الخطر المباشر الذي يهدد بعثة الأمم المتحدة في هايتي منخفضا، غير أنه ينبغي عدم التقليل من شأن إمكانية وقوع حوادث خلال العمليات الاعتيادية التي تقوم بها البعثة.

١٦ - إن ممثلي الخاص وقائدي العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة في هايتي مستعدون لمواجهة هذه التحديات. وتلقى قائد القوة قواعد الاشتباك المؤكدة، كما تلقى قائد الشرطة المدنية المبادئ التوجيهية الاستباقية المتعلقة بالعمليات. وأقيم تنسيق فعال بين الوحدات فيما يتعلق بالتحضيرات الأمنية، ومن الممكن أن يثق المرء بقدر معقول في أن الوحدات ستتمكن من مواجهة المشاكل التي يمكن أن تنشأ.

خامسا - الشرطة الهايتية

١٧ - في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٥، افتتح الرئيس أريستيد أكاديمية جديدة للشرطة، وبدأت مجموعة أولى قوامها ٣٧٥ طالبا برنامجا تدريبيا مدته أربعة أشهر. وبدأت مجموعة ثانية مؤلفة من ٣٧٥ متدربا دراساتها في ١٣ آذار/مارس.

١٨ - وتجري حاليا مباحثات داخل الحكومة وبين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في هايتي بشأن أفضل طريقة للانتقال من الحالة الراهنة غير المرضية إلى الوزع الكامل لشرطة وطنية عاملة، قادرة على الاضطلاع بواجباتها بكفاءة. وتشارك حكومة الولايات المتحدة في هذه المباحثات بالنظر لبرنامجها الثنائي المستمر لتشكيل الشرطة الوطنية بأكاديمية الشرطة.

١٩ - وعندما تكون الدفعة الأولى من خريجي الأكاديمية جاهزة للوزع في حزيران/يونيه ١٩٩٥، سيكون أمام الشرطة الوطنية شوط طويل حتى تبلغ الحد الأدنى البالغ ٧٠٠٠ من عناصر الشرطة اللازم للحفاظ على القانون والنظام في البلد. ولهذا سيظل هناك حاجة إلى الاستعانة بأفراد قوة الأمن العام المؤقتة الذين لا يزيد عددهم عن ٣٠٠٠، ويتعين تشجيعهم وحفزهم على أداء عملهم. وما يزالون حاليا بلا حافز ويفتقر كثير منهم للمهارات الأساسية للشرطة. ولا يزالون في انتظار الحصول على المركبات ومعدات الاتصال وغيرها من المعدات الأساسية. ولا يزال التأخر في دفع مرتباتهم يسهم في هبوط معنوياتهم فضلا عن شعورهم بعدم التيقن بمستقبلهم.

٢٠ - ولم تقبل السلطات الهايتية حتى الآن المقترحات التي قدمتها اللجنة العاملة المعنية بالشرطة الهايتية والمشاركة بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مستقبل قوة الأمن العام المؤقتة. وهناك مؤشرات تدل على إمكانية تسريح القوة فور بدء تخرج طلاب الشرطة الوطنية الجديدة من الأكاديمية. ولا يوجد حاليا أي برامج قائمة لاستيعاب أفراد القوة المؤقتة في وظائف مدنية بديلة. ومن المرجح أن يؤدي هذا الوضع إلى زيادة هبوط معنوياتهم وإضعاف استعدادهم لمواصلة الخدمة في القوة في وقت تشتد فيه الحاجة إليها.

٢١ - وتجدر الإشارة إلى أنه تم بموجب الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٩٧٥ (١٩٩٥) إنشاء صندوق تابع للأمم المتحدة لتمكين الدول الأعضاء من تقديم تبرعات لدعم البرنامج الدولي لمراقبة الشرطة والمساعدة في إنشاء قوة شرطة ملائمة في هايتي. وفي ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥، أبلغني الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة أن حكومته قررت التبرع بمبلغ ثلاثة ملايين دولار لهذا الصندوق. وإنني أشجع سائر الحكومات على النظر في دعم هذا الجانب الحيوي من بناء المؤسسات الهايتية من خلال التبرع لهذا الصندوق.

سادسا - الانتخابات

٢٢ - ستواجه الانتخابات البرلمانية والمحلية المقرر إجراؤها مبدئيا في ٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ عددا من التحديات الفنية: إذ سيجري التنافس على جميع المقاعد الـ ٨٢ في مجلس النواب وعلى ١٨ مقعدا من أصل ٢٧ من مقاعد مجلس الشيوخ وحوالي ٢٠٠٢ مقعد من مقاعد الولاية والمقاعد المحلية. ولا بد من توفر إرادة سياسية قوية لدى جميع المشتركين في العملية الانتخابية بقيادة المجلس الانتخابي المؤقت بغية التصدي لتلك التحديات. وسيكون تسجيل الناخبين بمثابة محك لتصميم الأحزاب السياسية على المشاركة في السباق. ومن المأمول فيه أن تتسارع وتيرة تسجيل الناخبين التي بدأت بداية بطيئة حتى تبلغ مستويات عام ١٩٩٠. وإن تهيئة بيئة آمنة لا يزال يمثل شرطا أساسيا مسبقا لإجراء حملة انتخابية حرة ونزيهة ولإقبال الناخبين بأعداد مقبولة على الإدلاء بأصواتهم يوم الانتخابات.

٢٣ - وفي ٣٠ آذار/مارس، أبلغني الرئيس أريستيد أنه يعتزم مواصلة لقاءاته مع قادة الأحزاب السياسية وأعضاء المجلس الانتخابي المؤقت. وقد أعلن في آخر اجتماع من هذا النوع انعقد في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ نظمه وحضره الرئيس أريستيد، أن الموعد المحدد حاليا للانتخابات هو ٢٥ حزيران/يونيه وأن الجولة الثانية ستجري في ١٦ تموز/يوليه. وهذا التأجيل، رغم أنه مؤسف بحد ذاته، لا يعتبر نكسة كبيرة. إذ أنه على الأقل سيتيح للمجلس الانتخابي المؤقت فسحة من الوقت لالتقاط الأنفاس حيث كان أعضاؤه يعملون في إطار جدول زمني ضيق للغاية. والأهم من ذلك أن قرار تأجيل الانتخابات يعتبربادرة طيبة من جانب المجلس الانتخابي المؤقت تجاه الأحزاب السياسية. فالحوار بين المجلس والأحزاب وفيما بين الأحزاب نفسها ينبغي أن يستمر الآن بغية تحقيق توافق الآراء السياسي اللازم لجني ثمار العملية الانتخابية وتأكيد مصداقيتها.

٢٤ - وتقدم الأمم المتحدة الآن، استجابة لطلب من حكومة هايتي، مساعدة تقنية بشأن المسائل الانتخابية. ويقوم حاليا فريق للمساعدة الانتخابية مؤلف من ١٧ شخصا ببذل جهود كثيفة في سائر أرجاء البلد على مستوى المقاطعات وبمساعدة المجلس الانتخابي المؤقت في وضع هيكل أساسي ملائم للاضطلاع بخطة لتسجيل الناخبين والمرشحين. واشترك فريق المساعدة الانتخابية مؤخرا بصورة فعالة في نقل مواد التسجيل إلى مستوى الكوميون. وساعدت في هذه العملية قوة الشرطة المدنية وبعثة الأمم المتحدة في هايتي.

٢٥ - وستقدم البعثة المدنية الدولية إلى هايتي الدعم للعملية الانتخابية من خلال مراقبة جوانب حقوق الإنسان من الحملة الانتخابية، ولا سيما ممارسة حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات بدون قيود. وستقوم بذلك عن طريق برامج التثقيف المدني؛ ومراقبة لقاءات الحملة الانتخابية؛ وتهيئة جو من التسامح؛ ومراقبة المناخ السياسي للحملة الانتخابية والإبلاغ عنه؛ والمساعدة في حل الخلافات؛ والتحقق في ادعاءات التخويف أو العنف المتصلة بالانتخابات والحملة الانتخابية. وستضطلع منظمة الدول الأمريكية بواجبها في مراقبة الانتخابات عن طريق الأفراد الذين قامت بوزعهم في هايتي. وتشتمل هذه المهام على تعيين

وتنظيم عمل المراقبين الدوليين. وسيطلب إلى البعثة المدنية الدولية إلى هايتي وبعثة الأمم المتحدة في هايتي وسائر وكالات الأمم المتحدة الموجودة في هايتي دعم جهود المراقبة التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية من خلال اشتراك بعض موظفيها كمراقبين متطوعين ومن خلال توفير دعم سوقي إلى المدى الممكن في إطار الاعتمادات المتوفرة من الميزانية. على حد سواء. وغني عن القول إن الانتخابات المقبلة مهمة للغاية بالنسبة لتطبيع الحالة في هايتي وللعملية الديمقراطية على الأجل الطويل.

سابعاً - عملية انتقال المهام من القوة المتعددة الجنسيات إلى  
بعثة الأمم المتحدة في هايتي

٢٦ - تمت عملية انتقال المهام من القوة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥ بالامتثال الكامل للجدول الزمني المتوخى في تقرير المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (الفقرتان ٧٦ و ٧٧ من الوثيقة S/1995/46).

٢٧ - وفي ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، اجتمعت مع ممثلي الخاص ومع قائد العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية من بعثة الأمم المتحدة في هايتي لوضع اللمسات النهائية لمسائل معينة ذات صلة بعملية الانتقال المقبلة. وفي اليوم نفسه، اجتمع الثلاثة مع ممثلي البلدان المساهمة بقوات وبأفرد الشرطة المدنية وأحاطوهم علماً بولاية البعثة، وبقوام القوة، ومناهيم العمليات، وقواعد الاشتباك، والمبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالشرطة المدنية. وستضطلع البعثة المدنية في هايتي، كما ذكرت في تقرير المؤرخ في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بالمهام المسندة إليها أصلاً بموجب قرار مجلس الأمن ٨٦٧ (١٩٩٣) و ٩٤٠ (١٩٩٤). ولا تزال المعلومات الواردة في الفقرات من ٦٤ إلى ٦٩ من التقرير المشار إليه أعلاه فيما يتعلق بقواعد الاشتباك الخاصة ببعثة الأمم المتحدة في هايتي وبهيكل عنصرها العسكري ووزعها ومفهوم عملياتها معلومات صالحة.

٢٨ - وأمكن تنفيذ عملية انتقال المهام من القوة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي في ٢١ آذار/مارس على نحو منظم استناداً إلى العوامل التالية:

(أ) العمل الذي اضطلع به فريق البعثة المتقدم في وضع مفهوم العمليات، وهيكل القوة، وخطط الوزع، كان عملاً مستفيضاً. فعلى مدى خمسة أشهر، اضطلع الفريق المتقدم بعمليات استطلاع جوية وأرضية للبلد، ووضع هيكل البعثة، وحل حالة التهديدات، ووضع مفهوم الدعم السوقي ودعم الاتصالات، وظل على اتصال مع المقر الرئيسي للقوة المتعددة الجنسيات، وخطط لعملية الانتقال. وقام أعضاء الفريق المتقدم كذلك بتنسيق استقبال وتوجيه الوحدات التي لم تكن بالفعل جزءاً من القوة المتعددة الجنسيات (الأرجنتين وباكستان وسورينام وكندا والهند وهندوراس وهولندا) واستقبل ووجه موظفي مقر القوة لدى وصولهم في أواخر شباط/فبراير وفي آذار/مارس وأثمر القرار الحسن التوقيت الذي أصدره مجلس الأمن بزيادة قوام الفريق المتقدم إلى ٥٠٠ عنصر بهدف تيسير تخطيط البعثة، وتحديد الشروط اللازمة للانتقال

والإعداد للوزع الضعلي للبعثة، ثمارا إيجابية. واستطاع أفراد الشرطة والأفراد العسكريون التابعون للفريق المتقدم الاضطلاع بتخطيط موقعي مستفيض للبعثة الجديدة وبتقييم احتياجاتها من المعدات والأفراد. وأقام الموظفون الإداريون التابعون للفريق الهيكل السوقي اللازم؛

(ب) القيام، قبل عملية الانتقال، بوزع ٧٠ في المائة من العنصر العسكري للبعثة، بما في ذلك قوة الرد السريع وعناصر القوات الخاصة، في هايتي تحت إشراف القوة المتعددة الجنسيات. وأتاح هذا الاستمرارية اللازمة للعمليات؛

(ج) الاضطلاع بعملية تدريب متكامل للأفراد مدته ستة أيام في مطلع آذار/مارس استفاد منه الأفراد العسكريون والموظفون المدنيون العاملون في المقر الرئيسي للبعثة وساعدهم على فهم المسؤوليات والقدرات، والقيود، ومفاهيم العمليات لمختلف العناصر. ومكن التدريب المشتركين من اكتساب المعرفة اللازمة بهايتي ومن التعرف على مبادئ وقواعد وإجراءات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛

(د) وأخيرا، القيام بعقد اجتماعين ثلاثيي الأطراف (شاركت فيهما حكومة هايتي، وقيادة القوة المتعددة الجنسيات والأمم المتحدة). وقد ساعد هذان الاجتماعان في "الاتفاق على التوقيت والإجراءات وتنسيقهما" قبل عملية الانتقال. وأثبتت المناقشات الصريحة والمفتوحة التي جرت خلال هذين الاجتماعين بكل وضوح أن البعثة جاهزة تماما لعملية الانتقال وأنه لن يحدث نقصان ملحوظ في القدرات العسكرية في أعقاب نقل زمام القيادة. ونوقشت بالتفصيل المسائل المتصلة بالأمن والانتخابات المقبلة وإصلاح نظامي القضاء والسجون وإنعاش الاقتصاد.

٢٩ - وأجريت مناقشات عديدة أخرى استمرت عمليا حتى ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥ في كل من بور - أو - برنس وواشنطن ونيويورك بين حكومة هايتي والقوة المتعددة الجنسيات والأمانة العامة للأمم المتحدة و"أصدقاء الأمين العام" من أجل هايتي وغيرهم من الأطراف المهمة، مما أسهم في ضمان انتقال المهام إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي، ووزع البعثة بصورة سلسة، وما زالت أفرقة مؤلفة من ممثلين عن كل من حكومة هايتي، وبعثة الأمم المتحدة في هايتي والولايات المتحدة، تناقش مسائل تتصل بالشرطة الهايتية والنظام القضائي في هايتي. ويعقد ممثلي الخاص وقائد القوة وقائد الشرطة المدنية لقاءات أسبوعية مع الرئيس أرسيد تتناول جميع المسائل ذات الصلة. ويجتمع ممثلي الخاص أيضا بصورة منتظمة مع رئيس الوزراء ميتشيل ومدير مكتب الرئيس أرسيد السيد فولتير ومع رئيس المجلس الانتخابي المؤقت.

٣٠ - وفي الفقرة ٧ من القرار ٩٤٠ (١٩٩٤)، قرر مجلس الأمن بالنسبة لمهام الفريق المتقدم لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، بما فيه فريق المراقبين، أن تنتهي في موعد انتهاء مهمة القوة المتعددة الجنسيات. وبناء عليه، أكمل ٢٤ من المراقبين العسكريين مهمتهم في الفريق في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥. وقد غادر أربعة عشر منهم هايتي بينما ألحق العشرة الباقون بالأركان العامة لمقر قيادة العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في هايتي.



٣١ - وجريا على العادة، أجريت مع حكومة هايتي مفاوضات لتأمين تمتع البعثة بحرية كاملة في التحرك والاتصال وبكافة الحقوق الأخرى اللازمة لأداء مهامها. واختتمت هذه المفاوضات بنجاح في ١٥ آذار/مارس، ووقع ممثلي الخاص ووزير خارجية هايتي اتفاقا بشأن مركز القوات لبعثة الأمم المتحدة في هايتي.

#### ثامنا - وزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي، وعمليات البعثة

##### ألف - مقر القيادة

٣٢ - أقامت البعثة مقر قيادتها في بور - أو - برنس، وأنشأت مقر فرعية في ستة قطاعات للعمليات (كاب هايتين، وغونايفز، وبور - أو - برنس(٧)، وجاكميل وليه كاييه). وجرى وزع خمس كتائب للمشاة (بما فيها قوة الرد السريع)، ووحدات للمساندة، وكتيبة للشرطة العسكرية، ووحدة هندسية، وعناصر للطيران والإمدادات، وفريق دعم للمعلومات العسكرية، ووحدة للشؤون المدنية في عشرة مواقع (كاب هايتين، فورت ليبرتيه، هنشه، غونايفز، بورت - دو - بايه، سانت مارك، وبور - أو - برنس، وجاكميل، وليه كاييه، وجيريمي). ووزعت عناصر للقوات الخاصة في ٢٥ موقعا في أنحاء البلاد. وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ كانت البعثة تضم ١٢٢ موظفا مدنيا دوليا من مجموع ٢٢٠ موظفا، و ١٧٥ موظفا محليا من مجموع ٢٤٠ موظفا و ١٢ من متطوعي الأمم المتحدة من مجموع ٢٩ متطوعا. وعلى وجه التقريب، جاء ثلثا العنصر العسكري وثلث عنصر الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة في هايتي من القوة المتعددة الجنسيات.

##### باء - العناصر العسكرية

٣٣ - في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، انتقلت من القوة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي قوات عسكرية من بنغلاديش (كتيبة قوامها ١٠٥٠ فردا)، ومن بلدان الجماعة الكاريبية (كتيبة قوامها ٢٢٧ فردا)، ومن غواتيمالا (سرية قوامها ١٢٠ فردا)، ومن نيبال (كتيبة قوامها ٤١٠ أفراد)، ومن الولايات المتحدة (قوة قوامها ٣٣٦ فردا). وبهذا بلغ إجمالي القوات العسكرية لبعثة الأمم المتحدة في هايتي التي انتقلت إليها من القوة المتعددة الجنسيات ١٩٣ ٤ فردا.

٣٤ - وابتداء من ١٥ آذار/مارس ١٩٩٥ بدأت تصل إلى منطقة البعثة قوات عسكرية من كندا (وحدات مختلفة إجمالي قوامها ٤٨٤ فردا)، ومن هندوراس (سرية قوامها ١١٧ فردا)، والهند (سرية شرطة عسكرية قوامها ١٢٠ فردا) وهولندا (سرية قوامها ١٤٢ فردا) وباكستان (كتيبة قوامها ٨٥٠ فردا). وبلغ مجموع هذه القوات حديثة الوصول إلى المنطقة ٧١٣ ١ فردا. وما زال مقرا وصول قوات أخرى من الأرجنتين (١٥ فردا) وسورينام (٣٦ فردا).

## جيم - الشرطة المدنية

٣٥ - بدأ وزع الفريق المتقدم للشرطة المدنية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في جميع أنحاء هايتي. وأرسلت أفرقة صغيرة إلى جيريمي، وليه كاييه، وكاب هايتين وغونايفز، وجاميل. وأجريت استعدادات لتحديد وتأمين مقار للمكاتب، وإجراء اتصالات مع كافة الدوائر، والاتصال بالقوة المتعددة الجنسيات والاجتماع بسائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى. وفي شباط/فبراير، جرى وزع مزيد من الأفراد إلى المواقع المذكورة والمواقع التي ستجري فيها العمليات المبكرة لنقل المهام إلى الأمم المتحدة. وفي ١٤ آذار/مارس ١٩٩٥، بدأت عملية مبكرة لنقل مهام مراقبي الشرطة الدولية إلى عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة في خمسة مواقع هي: بور- دو - بايه، وفورت لبييرتيه، وغونايفز، وليه كاييه، وغيرمي. وتمثلت العقبة الرئيسية في وزع قوات الشرطة المدنية في تغيير مواعيد وصولها من مختلف البلدان المشاركة وقلّة عدد المتاح لها من المركبات وتأخر إقامة شبكات الاتصال.

٣٦ - وقبل حلول موعد انتقال المهام في ٢١ آذار/مارس، بلغ عدد موظفي الشرطة المنقولين من مراقبي الشرطة الدولية إلى عنصر الشرطة المدنية للبعثة ٣٧٩ فرداً وهم من الأرجنتين (٦٤)، وبنغلاديش (٨٥)، وبن (٣٤)، والأردن (١٤٦)، والظليين (٥٠). واعتباراً من ١٥ آذار/مارس، بدأ قدوم أفراد للشرطة المدنية من الجزائر والنمسا وبربادوس وكندا وجيبوتي وفرنسا وغينيا - بيساو ومالي ونيبال وباكستان والاتحاد الروسي وسانت كيتس وسورينام وتوغو مما رفع قوام عنصر الشرطة المدنية في البعثة إلى ٧٩١ فرداً.

٣٧ - ومن المتوقع وصول أفراد إضافيين إلى الشرطة المدنية خلال شهر نيسان/أبريل، من الأرجنتين (٣٨)، ودومينيكا (٥)، وفرنسا (٢٥)، وغرينادا (١٠)، ونيبال (١٢)، وباكستان (٤)، وسانت لوسيا (٩)، وسيوذي ذلك إلى رفع قوام قوة الشرطة المدنية التابعة للبعثة إلى المستوى المأذون به.

## دال - المعسكرات

٣٨ - وفيما يتعلق بتشديد المعسكرات، كانت الأولوية حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ منصبة على إجراء عمليات المسح، وتحديد المواقع والدخول في ارتباطات تعاقدية بشأن جميع العقارات والأراضي اللازمة لمقر البعثة وللمكاتب الإقليمية التابعة للبعثة المدنية الدولية وللشرطة المدنية وللمواقع المخيمات العسكرية.

٣٩ - وبحلول منتصف آذار/مارس، انتهت عمليات تطوير المقر الرئيسي للبعثة مما مكن كبار الموظفين المدنيين والعسكريين من الانتقال إلى مواقعهم المستديمة قبل حلول موعد نقل المهام. وأصبح مبنى المكاتب المتروبولي التابع للشرطة المدنية في بور - أو - برنس في حالة تشغيل كامل. وتخطط الشرطة المدنية من أجل الحصول على مكاتب في ١٥ موقعا آخر في جميع أنحاء هايتي.

٤٠ - وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ تم تسلم أربعة من الشكنات العسكرية التي أنشأتها القوة المتعددة الجنسيات في بور - أو - برنس. ويوجد في كاب هايتين ثلاثة معسكرات أنشأتها هذه القوات. تم تسلم معسكرين منها في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وسيجري أيضا إنشاء ثمانية معسكرات أخرى في جميع أنحاء هايتي. وستتولى الكتيبة الهندسية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي تشييدها بحيث تكون جاهزة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

#### هـ - الوزع والعمليات

٤١ - يعتزم العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، في سعيه لتحقيق المهمة المنوطة به، أن يبدأ عملياته بوزع قوات تقليدية في بور - أو - برنس، وكاب هايتين، وجاكميل وغونايفز، ووزع وحدات للقوات الخاصة في جميع أنحاء هايتي على غرار ما فعلته القوة المتعددة الجنسيات. وفيما بعد تقوم البعثة بنشر وجودها تدريجيا في كل منطقة من مناطق العمليات بوزع قوات تقليدية في قواعد معسكرات تقوم بتشبيدها في جميع أنحاء هايتي، والقيام بعمليات دورية نشطة انطلاقا من هذه القواعد - المعسكرات لتأمين عمل مؤسسات الحكم المحلي والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية بسلاسة ودون أي تعويق. وبتهيئة مثل هذه الأجواء، تستطيع بعثة الأمم المتحدة في هايتي أن تكفل الأمن الضروري لإجراء انتخابات حرة وعادلة. وسيعمل العنصر العسكري عن كثب مع الشرطة المدنية، والسلطات المحلية الهايتية ومع السكان، ومع قوة الأمن العام المؤقتة وقوة الشرطة الوطنية الدائمة الجديدة، ووسائط الإعلام ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من أجل تنسيق الجهود الرامية إلى دعم حكومة هايتي في إيجاد مناخ من الاستقرار وتأمينه. وفي جميع مراحل البعثة، ستقوم بعثة الأمم المتحدة في هايتي بتعيين موظفين اعلاميين وأفرقة دعم للمعلومات العسكرية وموظفين ضالعين في الشؤون المدنية بطريقة تتيح لها تحقيق أقصى فائدة ممكنة منهم.

٤٢ - وكان التنسيق ممتازا بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في البعثة، لا سيما منذ انتقالهما إلى مبنى المقر الجديد حيث تسنى لهما توحيد مراكز عملياتهما، وهو أيضا المقر الذي يضم مكتبي قائدي العنصرين. وتتيح اللقاءات الاعلامية اليومية للموظفين العسكريين الاستفادة من المعلومات التي يجمعها موظفو الشرطة المدنية الموزعون في جميع أنحاء هايتي. وقد ثبت أن الترتيبات التي بدأ العمل بها خلال الفترة الوجيزة المنصرمة منذ انتقال المهام من القوة المتعددة الجنسيات إلى البعثة ذات قدر كبير من الأهمية.

٤٣ - وحسبما جرى الاتفاق عليه بين قائدي الشرطة المدنية والعنصر العسكري في شباط/فبراير، أنشئ في ٣١ آذار/مارس، فريق مشترك لتحليل المعلومات الجنائية. ويعمل أفراد الفريق معا من أجل تجميع المعلومات الجنائية من مختلف التقارير الواردة من الميدان، وتحليل الاتجاهات الإجرامية وإجراء تقييمات للتهديدات الناشئة، وتقديم توقعاتهم في هذا الشأن.

٤٤ - ويعمل عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة أيضا بالتنسيق مع ادارة التحقيقات والبحوث التابعة للبعثة المدنية الدولية. ونظرا لإلمام البعثة المدنية الدولية بالبيئة السياسية والاجتماعية في هايتي فإنها تقوم من جانبها بتقديم معلومات، وبيان الاتجاهات فيما يتعلق بحالة حقوق الانسان هناك.

٤٥ - ومن جملة المصاعب التي يواجهها عنصر الشرطة المدنية قلة عدد المترجمين الشفويين الذين يمكن توظيفهم، ومرجع ذلك عوامل تتصل بقلّة موارد الميزانية. ويمكن أن يؤثر هذا القيد على عمليات الشرطة العسكرية نظرا إلى أن عددا كبيرا من القوات، التي يتعين أن توفر التدريب العملي لموظفين يتكلمون الفرنسية والسريلوية، يملكون قدرات محدودة على استخدام اللغة الفرنسية، كما أن مجموعة مواد التدريب المستخدمة في التدريب معدة أيضا بالفرنسية.

#### تاسعا - الجوانب المالية

٤٦ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٩/٤٩ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، أن تعتمد مبلغا للحساب الخاص إجماليه ١٠٠ ٥٤٥ ١٥١ دولار (صافيه ٧٠٠ ٥٧٩ ١٤٩ دولار) لتشغيل البعثة للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥، متضمنا مبلغا إجماليه ٧٠٠ ٧٢٠ ٣ دولار (صافيه ٦٠٠ ٤٠٩ ٣ دولار) أذنت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للفترة من ١ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٤٨.

٤٧ - وفيما يتعلق بفترة ما بعد ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥، أذن لي، بصفة مؤقتة، بالدخول في التزامات بمعدل شهري لا يتجاوز مبلغا إجماليه ٢٤٠ ٢٠٢ ٢١ دولار (صافيه ٠٤٠ ٨٤٠ ٢٠ دولار) لفترة الأشهر الثلاثة الممتدة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بخصوص مواصلة البعثة.

#### عاشرا - الملاحظات

٤٨ - كان نقل المسؤوليات من القوة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ يمثل معلما على طريق الجهود الشاملة التي يبذلها المجتمع الدولي لإحلال السلم والاستقرار في هايتي. والنجاح الذي أحرزته القوة المتعددة الجنسيات في إعادة حكومة هايتي الشرعية إلى الحكم والتخطيط الدقيق المفصل لتولي البعثة مسؤولياتها لما يبعث على الأمل في أن عملية الأمم المتحدة هذه سيحالفها النجاح على الرغم من اتساع نطاق ولايتها. ولكي تحقق البعثة أهدافها ستحتاج إلى تعاون حكومة هايتي الكامل. ويعتمد الكثير في هذا الصدد على شعب هايتي وقادته. فهم يعلمون أن إصلاح مؤسسات أمتهم واقتصادها يتطلب عملا وتصميما وصبرا.

٤٩ - وحالة اقتصاد هايتي هي بالطبع بالغة الأهمية. وستكون محكا صعبا لما سيحالف كامل العملية التي تتكشف جوانبها الآن من نجاح أو غير ذلك. وعلى الرغم من أن التنمية الاقتصادية ليست جزءا من ولاية

بعثة الأمم المتحدة في هايتي، فستساعد البعثة على تنفيذ الأنشطة الإنمائية حيثما أمكن ذلك. وفي هذا الصدد، فقد عين السيد كريستيان أوسا نائبا للممثل الخاص، وهو في الوقت نفسه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذه هي المرة الأولى التي تربط فيها الأمم المتحدة على هذا النحو بين بعثة لحفظ السلام وبين الأنشطة الإنمائية. وذلك من شأنه أن يحقق تعاوناً أوثق بين جميع الأطراف المعنية ويسهل عملية الانتقال من عملية البعثة إلى أنشطة بناء السلم المستمرة التي تقوم بها الأمم المتحدة وفقاً للإجراءات المتبعة لتنسيق الأنشطة التنفيذية للتنمية.

٥٠ - ووفقاً للولاية المنصوص عليها في القرار ٩٤٠ (١٩٩٤) سيكون بمقدور البعثة بعد أن يتم وزعها بصورة كاملة أن تقدم إلى السلطات الهايتية ما تحتاجه من مساعدة في الاضطلاع بمهامها ولا سيما خلال الحملة الانتخابية. وفي هذا الشأن يظل إنشاء الشرطة الهايتية الجديدة وإصلاح النظام القضائي أمرين بالفي الأهمية للاحتفاظ ببيئة آمنة ولتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ووضع حد للإفلات من العقوبة.

٥١ - ولا بد لي من أن أؤكد أن بعثة الأمم المتحدة في هايتي قد ألمعت إلى أولئك الذين قد تسول لهم أنفسهم محاولة الحيلولة دون إنجاز البعثة لمهمتها بأنها سترد بسرعة وبحزم على أي محاولة لإثارة القلاقل. وينبغي لهذه العناصر ألا ترى في رحيل القوة المتعددة الجنسيات وانخفاض عدد قوات البعثة فرصة لاستئناف أنشطتها السابقة.

٥٢ - ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أنه أحياناً ما يعرب في هايتي عن شعور بالعداء إزاء وجود قوة عسكرية أجنبية. ومع ذلك فليس هناك دليل على أي خطر مباشر على الوجود الدولي أو على حكومة هايتي. والسياسة الحازمة التي تتبعها البعثة القصد منها ردع كل من له ميل نحو إثارة القلاقل. وستواصل البعثة أيضاً توفير الأمن لتوافل الإغاثة الإنسانية.

٥٣ - وأخيراً وليس آخراً أود أن أكرر النداء الذي وجهته في بور - أو - برنس إلى الجميع في هايتي بأن يتيحوا الفرصة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي كيما تساعد الشعب الهايتي. وأود أن أقول لهم مرة أخرى إن المجتمع الدولي قد عقد العزم على مساعدة هايتي في سعيها نحو إحلال السلم والمصالحة الوطنية والإصلاح الاقتصادي. والبعثة من جانبها لديها من الوسائل والتصميم ما يعينها على الاضطلاع بمهمتها وهي مساعدة الحكومة على توفير الأمن وتهيئة الظروف التي تتيح لها الحفاظ على القانون والنظام بدون دعم خارجي.

٥٤ - وأود أن أذكر قادة هايتي السياسيين وشعبها بأن الأمن لا يكفل بالسلاح وحده. فالأمن يتطلب الحوار والتسامح والتعاون والمصالحة؛ ويحتاج إلى توافق آراء سياسي وطني. وينبغي أن ينظر إلى الانتخابات بوصفها خطوة نحو تحقيق ذلك التوافق في الآراء. فالنجاح في إجراء الانتخابات سيفضي إلى

إقامة مؤسسات مستقرة والمؤسسات المستقرة ستعزز الأمن. وأخيرا ستتيح المؤسسات المستقرة والأمن المستتب تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلد ابتلي بالفقر والاضطرابات والعنف.

٥٥ - وختاما لهذا التقرير الأول عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي لا بد لي أن أثنى على ممثلي الخاص السيد الأخضر الابراهيمي لقبوله عن طيب خاطر الاضطلاع بمسؤولياته المعقدة. وإثني على يقين من أنه، بفضل المساعدة المقتدرة من جانب قائد القوة الجنرال ج. كينزر وقائد الشرطة المدنية المدير العام ن. بوليو، وبفضل تفاني الرجال والنساء من أفراد العنصر المدني وعنصر الشرطة والعنصر العسكري في البعثة سينجح في توجيه البعثة نحو بلوغ أهدافها.

المرفق الأول

تكوين وقوام العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة  
في هايتي في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥

مقر القوة	الوحدات العسكرية	
١	١٥	أنتيغوا وبربودا
٢	-	ايرلندا
١٨	٨٥٠	باكستان
-	٢٤	بربادوس
٢٢	١٠٥٠	بنغلاديش
١	٥٥	ترينيداد وتوباغو
٢	١٠١	جامايكا
١	٣٦	جزر البهاما
٧	-	جيبوتي
٤	١٢٠	غواتيمالا
-	٥١	غيانا
٢	-	فرنسا
٢٦	٤٧٤	كندا
٤	٤١٠	نيبال
٣	١٢٠	الهند
٣	١١٧	هندوراس
٤	١٤٢	هولندا
٦٢	٢ ٢٩٠	الولايات المتحدة الأمريكية
١٦٢	٥ ٨٥٥	المجموع
		المجموع الكلي

٦٠١٧

## المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة  
في هايتي في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥

٥	الاتحاد الروسي
٦٣	الأرجنتين
١٤٦	الأردن
٤٨	باكستان
١٠	بربادوس
٨٥	بنغلاديش
٣٥	بنن
٢٠	توغو
١٥	الجزائر
١٥	جيبوتي
٨	سانت كيتس
١٥	سورينام
٢٠	غينيا - بيساو
٧٠	فرنسا
٥٠	الفلبين
١٠٠	كندا
٢٥	مالي
٢٠	النمسا
٤١	نيبال
٧٩١	المجموع



